

الحكومة الليبية تراهن على دور الإعلام لإنهاء الانقسام

الاتصال الحكومي يسعى لإعادة رسم صورة ذهنية إيجابية للحكومة لدى الرأي العام



الإعلام المسؤول يساهم في وحدة الليبيين

و توسيع مشاركة المرأة والشباب بالعمل العام في ليبيا، من خلال برامج وأنشطة تسهم في رفع قدراتهم وتطوير مهاراتهم في مجال العمل السياسي العام. ويعتمد الاتصال الحكومي في المرحلة الحالية التي خرجت فيها ليبيا من حالة انقسام سياسي واجتماعي، على إعادة رسم صورة ذهنية إيجابية للحكومة لدى الرأي العام. وأوضح اللافي أن الإعلام الحكومي "جزء من مؤسسات الدولة، ويلتزم بسياساتها، وبالتالي فإن الإضافة المتحققة أو التي ستحققها الجهات والشخصيات المسؤولة بشكل مباشر عن إدارة المؤسسات الإعلامية هي انعكاس لالتزام الحكومة بتثبيت الاستقرار وتأمين الخدمات الأساسية للمواطنين". وأردف "عملنا على تأسيس قاعدة متماسكة من أدوات الاتصال المباشر للمواطنين والحكومة، أبرزها تطبيق 'حكومتنا' ومنصة 'حكومتنا'، وهما اللذان يتيحان اتصالاً مباشراً بين الوزراء والمسؤولين وفئات الشعب المختلفة". وحول دور الاتصال الحكومي في دعم الانتخابات، اعتبر أنه "لم يسبق لأي حكومة ليبية أن حققت مستويات التنسيق الحالية بين الحكومة والمفوضية الوطنية العليا للانتخابات. والحكومة تتابع أداء كل القطاعات المسؤولة عن إنجاز العملية الانتخابية". وأعب "نحن مفتتحون على جميع التجارب الملائمة للواقع الذي تعيشه ليبيا، وكذلك نتطلع للاستفادة من الخبرات التي تملكها دول مختلفة، بما يساهم في تعزيز الاتصال الحكومي وتطوير الكوادر والأفراد العاملين في مؤسسات الدولة الليبية". وأضاف "تؤمن بأن بناء قواعد صلبة للشركات اليوم يمنح الفرصة للحكومات القادمة أن توصل عملية تطوير كافة المجالات التي تعمل وتتشط بها حكومة الوحدة الوطنية اليوم".

سلامة العاملين به، وتفعيل الوظيفة الصحافية بما يتوافق مع مساعي بناء ليبيا وحماية التحول الديمقراطي". ومنذ أشهر، تحول خلافات بين مجلس النواب وحكومة الوحدة دون اعتماد مشروع ميزانية البلاد، حيث يطالب البرلمان بإدخال تعديلات عديدة عليه. ويمنع عدم اعتماد الميزانية العامة للبلاد لعام 2021 من جانب مجلس النواب الحكومة من توفير فرص الدراسة بالخارج لخريجي الإعلام في ليبيا. وقال اللافي "تسعى دائما لدعم الشباب، ونأمل أن يكون اعتماد الميزانية من مجلس النواب عاملاً مساعداً في دعم توفير فرص دراسية لخريجي الإعلام المتميزين وغيرهم من الطلبة الراغبين والمؤهلين للدراسة في الخارج". واستطرد "أنجزنا الكثير من أهدافنا في مجال الاتصال الحكومي، ونعمل خلال المرحلة القادمة على تنفيذ عدد من البرامج المتعلقة بالتنمية السياسية

تسعى الحكومة الليبية إلى إصلاح الإعلام وإرساء بيئة آمنة للعمل الصحافي لتتمكن من تحقيق مساعيها في الوحدة الوطنية، وإنهاء الفترة الطويلة التي كان فيها الإعلام مجرد انعكاس للأطراف المتحاربة والانقسام السياسي، وسببا في الفوضى والتخريب.

طرابلس - طيلة السنوات الماضية قام الإعلام الليبي بدور بارز في المشهد السياسي وكان إحدى أدوات الصراع بين الأطراف المتحاربة، سواء بالتجسس والتخريب على الطرف الآخر أو وقوع ضحية تصفية الحسابات بين هذه الأطراف، إلا أن المشهد السائد هو اندماج البيئة الآمنة للعمل الإعلامي. واليوم تترك الحكومة الليبية أن إصلاح الإعلام وإرساء بيئة آمنة للعمل الصحافي هما أولوية لتتمكن من تحقيق مساعيها في الوحدة الوطنية، وعليها البدء عاجلاً بهذه المهمة. وقال وزير الدولة للاتصال والشؤون السياسية وليد اللافي، إن حكومة الوحدة الوطنية "تؤسس لبيئة إعلامية آمنة"، مشدداً على أن دور الإعلام محوري في الأزمة الليبية. وأضاف اللافي أن "الإعلام قادر على تازيم الأوضاع، وكذلك قادر وفعال في التصدي للراغبين في هدم الاستقرار الحالي واختطاف إرادة الليبيين". ومنذ أشهر، تتبع ليبيا مسارا سياسيا، برعاية الأمم المتحدة، يأمل الليبيون أن ينهي النزاع في بلدهم الغني بالنفط.

لكن إنهاء النزاع يستوجب إنهاء حالة الاستقطاب السياسي في وسائل الإعلام الليبية لصالح الأجنحة الأيديولوجية

وشارت بعض القنوات الليبية التي تبث من خارج البلاد، خلال سنوات النزاع في التحريض وتاجيج النزاع من خلال تسليط الضوء على أحداث غائبة أو غير صحيحة سواء في المبالغة بعدد ضحايا أحداث معينة أو تبريرات العنف المستمرة من خلال إظهار بطولة أطراف معينة وشيطة أطراف أخرى. ومن جانب آخر، كان الصحافيون ووسائل الإعلام في ليبيا ضحية للصراع حيث تعرضوا لمختلف الانتهاكات، واضطر الكثير من الصحافيين للتوقف عن العمل أو مغادرة البلاد حفاظاً على حياتهم، وآخرون لم يجدوا طريقة للتعايش سوى بالانصياع لأوامر الميليشيات المسيطرة على الوضع الأمني، ما أعاق قيامهم بدور فاعل وإيجابي. وأضاف اللافي بأن "حكومة الوحدة الوطنية تؤسس لبيئة إعلامية آمنة، والعاملون بالحقل الإعلامي والصحافي ومنظمات المجتمع المدني وكافة



وليد اللافي

الإعلام قادر على تازيم الأوضاع، وكذلك قادر وفعال في التصدي للراغبين في هدم الاستقرار الحالي واختطاف إرادة الليبيين

المغرب يقاضي شركة نشر ألمانية بتهمة التشهير

الرباط - أعلنت السلطات المغربية رفع دعوى قضائية ضد شركة نشر ألمانية، بتهمة التشهير. وقالت السفارة المغربية لدى برلين في بيان إن "زهور العلوي سفيرة المغرب لدى برلين تقدمت بطلب إصدار أمر قضائي ضد شركة نشر صحيفة 'زود دويتشه تسايتونج'، بشأن ادعاءات كاذبة في إطار تقرير صحفي حول الاستخدام المزعوم لبرنامج التجسس بيغاسوس من قبل المملكة". وأضافت البيان "تحدثت شركة زود دويتشه تسايتونج في عدة تقارير صحافية عن حصول المملكة المغربية على برنامج التجسس المسمى بيغاسوس واستخدامه للتجسس والتنصت على الهواتف المحمولة للعديد من السياسيين والصحافيين وشخصيات أخرى كحقيقة مثبتة وفي تقارير أخرى كاشتها".

مقاضاة المغرب للشركة الألمانية تأتي بعد رفع دعاوى مماثلة ضد منظمات دولية ووسائل إعلام فرنسية بتهمة التشهير

وكانت الحكومة المغربية قد نفت في بيان آنذاك اتهامات بالتجسس على هواتف شخصيات عامة وأجنبية عبر استخدام البرنامج الإسرائيلي، فيما قررت النيابة العامة فتح بحث قضائي حول تلك "المزاعم"، وتحديد الجهات التي تقف وراء نشرها". وادانت الحكومة "الحملة الإعلامية المتواصلة والمضللة، التي تروج لمزاعم باختراق أجهزة هواتف عدد من الشخصيات العامة الوطنية والأجنبية باستخدام برنامج معلوماتي".

الاستقالات تتوالى من نقابة الصحافة اللبنانية

احتجاجا على بيان الكعكي

الإهمال في الوظيفة لا يمكن أن يصبح جريمة لأن الإهمال غير مقصود حتى يثبت العكس".



ميشال الحلو
البيان ليس مقبولاً في دولة حديثة تؤمن باستقلالية القضاء، وان دور النقابة لا يعني التدخل في تحقيق قضائي، لا بل يتناقض مع المتطلب خلف الصناعات السياسية، وخاصة في قضية استثنائية من هذا النوع".

استقال عقب البيان، المدير التنفيذي لجريدة "لوريان لو جور" ميشال الحلو، معتبراً أن البيان "ليس مقبولاً في دولة حديثة تؤمن باستقلالية القضاء، وان دور النقابة لا يعني التدخل في تحقيق قضائي، لا بل يتناقض مع المتطلب خلف الصناعات السياسية، وخاصة في قضية استثنائية من هذا النوع".

وتوالى الاحتجاجات في الوسط الإعلامي اللبناني على بيان الكعكي، وقال جتمع "الصحافة البديلة" ومؤسسة "مهارات"، إن "نقابة الصحافة اللبنانية طالعتنا، ببيان في الذكرى الأولى لانفجار مرفأ بيروت، بلغة بعيدة عن الصياغة المهنية يادنى معاييرها، وبمضمون مغرر ومضل يوجه تهماً كيدية للمحقق العدلي، ويساهم في تضليل الرأي العام

المشاركة في المجلس لغايات نقابية تتعلق بالصحف وشجونها، لكن تقديري لم يكن في محله". وكان النقيب عونى الكعكي أصدر بياناً باسم نقابة الصحافة اللبنانية، ومن ضمن ما جاء فيه "سنة كاملة مرّت على كارثة انفجار المرفأ، ولا يزال الجدل قائماً.. تمّ تعيين المحقق الأول فادي صوان فارسلوا له 'قط' مقطوع الراس فتخلّى القاضي صوان عن مهمته خانفاً واعتذر عن المهمة التي كلف بها. جاء القاضي طارق بيطار والمعروف عنه أنه قاض محترم، ولكن للأسف يبدو أنه مسيس، إذ من خلال الأسلوب الذي يتبعه يبين أنه ينفذ خطة مرسومة له، ولكن يجب أن نسجل له ملاحظة وهي أنّ



نقابة الصحافة لا تمثل الصحافيين